



تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، بنسبة 40% على أساس سنوي، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الهالي الجاري 2018/ 2019.

ويبدأ العام الهالي في مصر مطلع يوليو/تهوز وحتى نهاية يونيو/حزيران من العام التالي، وفق قانون الموازنة المصرية.

وقال البنك المركزي في بيان، الخميس، إن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع إلى 1.099 مليار دولار في الربع الأول (يوليو - سبتمبر/أيلول 2018)، مقابل 1.843 مليار دولار في نفس الفترة المقابلة من العام الهالي الماضي.

وأعلنت مصر مرارا أنها تعمل على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار المحلي والأجنبي، وأنها تضع حل مشاكل المستثمرين وإزالة المعوقات الهائلة في طريقهم على رأس الأولويات.

وأصدرت القاهرة مطلع يونيو/حزيران 2017، قانون الاستثمار الجديد، ويقدم حوافز للمستثمرين، بينها خصم 50% من التكلفة الاستثمارية للمشروع، عند احتساب قيمة الضرائب، وذلك للمشروعات القائمة في الأماكن التي تحتاج للاستثمار بشدة.

وكانت وزيرة التخطيط "هالة السعيد"، أعلنت في أغسطس/آب الماضي، أن بلادها تستهدف زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 11 مليار دولار في العام الهالي الجاري مقابل 7.9 مليار دولار في العام الهالي الماضي.

وأشار البيان إلى ارتفاع عائدات قناة السويس بنسبة 4.2%، إلى 1.441 مليار دولار في الشهر الثلاثة الأولى من العام الهالي الجاري، مقابل 1.382 مليار دولار في نفس الفترة المقابلة.

وأورد ارتفاع تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة 1.4% على أساس سنوي، إلى البلاد 5.909 مليارات دولار في الربع الأول من العام الهالي الجاري.

